

نظرة عامة

هجوم للمستوطنين مشتبه به في قرية فلسطينية في الضفة الغربية يؤدي بحياة فلسطينيين

تسلط نشرة هذا الشهر الضوء على مخاوف قائمة منذ فترة طويلة بشأن عنف المستوطنين الإسرائيليين. ففي يوم 31 تموز/يوليو، وللمرة السادسة عشر منذ بداية عام 2015، أضرم مستوطنون إسرائيليون النار في ممتلكات فلسطينية. وأدى ذلك إلى وفاة طفل يبلغ من العمر 18 شهرا ووالده، وإلى إصابات خطيرة للأم ولطفل آخر، في قرية دوما، نابلس. في تقريره الشهري لمجلس الأمن، أكد مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية أن هجوم دوما، مثل العديد من الحوادث السابقة، بما في ذلك ضد أولئك المستوطنين الإسرائيليين، «وقعت في سياق

الانعدام المزمّن لإنفاذ القانون بشكل كاف في الضفة الغربية. ومثل هذا العنف قائم بسبب البيئة التي نشأت نتيجة لسياسة إسرائيل المستمرة منذ عقود طويلة في الأنشطة الاستيطانية غير القانونية».

محتويات التقرير

- 3.....تقرير عن وضع المساكن في غزة
- أزمة الكهرباء المزمنة في غزة: معدل الانقطاعات المتواصلة في الكهرباء يرتفع من 12 إلى 20 ساعة يوميا.4
- 7.....إنفلونزا الطيور في قطاع غزة
- التركيز على أداء مجموعة الحماية خلال النصف الأول من عام 2015.....9
- التركيز على النوع في خطة الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة لعام 2015.....11
- أزمة الأثر المالية لتغير المخاوف على استدامة البرامج التعليمية.....13
- عنف المستوطنين المشتبه به في حياة أب فلسطيني وابنه.....14

القضايا الرئيسية:

- إحراق متعمد يشتبه بأنه من تنفيذ مستوطنين إسرائيليين يؤدي إلى مقتل فلسطينيين اثنين في قرية في الضفة الغربية.
- بعد مرور عام على انتهاء الأعمال القتالية في غزة عام 2014، الأسر الفلسطينية المتضررة تبدأ في الحصول على مواد البناء لإعادة بناء منازلها.
- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) تستجيب لانتشار "انفلونزا الطيور" في غزة.

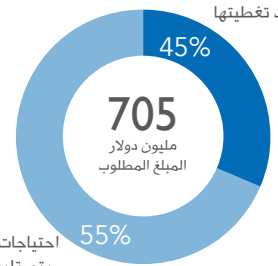
أبرز الأرقام في نيسان/أبريل 2015

- 7 مديون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)
- 139 مديون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)
- 22 مبانٍ هدمت في الضفة الغربية
- 22 مهجرون في الضفة الغربية

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2015

705 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 45% من التمويل



تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

منزل عائلة دوايشة استهدفته حريق متعمد



وشهدت الضفة الغربية كذلك تصعيداً ملحوظاً في عمليات الهدم التي تنفذها السلطات الإسرائيلية ضد المباني الفلسطينية في المنطقة (ج) بحجة عدم حصولها على تراخيص بناء. ففي يوم 17 آب/أغسطس وحده، تم هدم 22 مبنى في أربعة تجمّعات بدوية في محيط القدس، الأمر الذي أدى إلى تهجير 78 فلسطينياً، بينهم 49 طفلاً. وكانت هذه أكبر عملية تهجير في يوم واحد في ثلاث سنوات تقريباً. هؤلاء السكان هم جزء من 46 تجمّعات في وسط الضفة الغربية معرضون لخطر التهجير القسري بسبب خطة «إعادة التوطين» التي وضعتها السلطات الإسرائيلية. وإذا تم تنفيذ هذه الخطة، فإنها ترقى إلى الترحيل والطرده القسري، مما يخالف التزامات إسرائيل بوصفها قوة محتلة بموجب القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وفي تصريح له، أشار منسق الشؤون الإنسانية، روبرت بايبر إلى: «الآثار الإستراتيجية لعمليات الهدم هذه واضحة ... وخطة إعادة التوطين ... ستزيل فعلياً الوجود الفلسطيني في منطقة «شرق 1» المنطقة المنوي إقامة المشروع الاستيطاني المخطط له فيها وحول هذه المنطقة، وهو المشروع (الذي) يعارضه المجتمع الدولي منذ فترة طويلة باعتباره عقبة أمام تحقيق حل الدولتين ويشكل انتهاكاً للقانون الدولي.» (وسيتم تغطية عمليات الهدم بالتفصيل في نشرة أيلول/سبتمبر).

شهد هذا الشهر أيضاً مرور عام منذ وقف إطلاق النار الذي أنهى 50 يوماً من الأعمال القتالية في الصيف في غزة. في 25 آب/أغسطس، قاد منسق الشؤون الإنسانية، روبرت بايبر، زيارة ميدانية إلى غزة لأعضاء الفريق القطري الإنساني و وسائل إعلام مختارة في هذه المناسبة. وصمد وقف إطلاق النار إلى حد كبير، مما أدى إلى انخفاض هائل في الاشتباكات والضحايا من المدنيين، ولكن بقي ما يقرب من 100,000 شخص فقدوا منازلهم أثناء الأعمال القتالية نازحين في ظروف محفوفة بالمخاطر.

وعلى الجانب الإيجابي، في تموز/يوليو سمح «التدفق السكني» الخاص بألية إعادة إعمار غزة للأسر المتضررة بالوصول إلى المواد اللازمة لإعادة بناء المنازل المدمرة بالكامل. بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية إعادة التسجيل وتنميط المخاطر التي بدأت في 19 آب/أغسطس، ستعالج الاحتياجات الإنسانية للمهجرين بشكل أفضل. والمشجع أيضاً كان الإعلان بأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) نجحت في تأمين التمويل اللازم لمنع وقف برنامجها التعليمي لـ 500,000 تلميذ في مناطق عملياتها الخمسة: في 24 آب/أغسطس كان أطفال من قطاع غزة والضفة الغربية أول من بدأ العام الدراسي في موعده المحدد. وتسلبت عدد من البنود الأخرى في النشرة الضوء على المخاوف المستمرة والناشئة في قطاع غزة، بما في ذلك مشكلة الكهرباء المزمنة، والتي تستمر في تعطيل تقديم الخدمات الأساسية بشكل كبير، والانتشار الجديد «لإنفلونزا الطيور»، والذي يعتقد أنه تم احتواؤه في الأشهر الأخيرة.

واختتم وكيل الأمين العام للأمم المتحدة إفادته التي قدمها لمجلس الأمن محذراً من أن «أحداث العنف المتكررة والتطرف في الضفة الغربية المحتملة، بما فيها القدس الشرقية، وغزة تهدد بالمزيد من زعزعة البيئة المتوترة أصلاً. وتتشترك الأحداث بخيط مشترك: إنها النتائج الحتمي للفشل في اتخاذ الخيارات الصعبة الضرورية لحل هذا النزاع. إنها تداعيات الفشل في إعطاء الأولوية للسعي لتحقيق مستقبل مشترك مبني على الثقة عوضاً عن الخوف. ولم يعد بوسعنا قبول هذا الواقع.»

شهد هذا الشهر أيضاً مرور عام منذ وقف إطلاق النار الذي أنهى 50 يوماً من الأعمال القتالية في الصيف في غزة.

تقرير عن وضع المساكن في غزة

عملية إعادة بناء البيوت المدمرة بدأت أخيراً في غزة

تدخل مواد البناء اللازمة لإصلاح الأضرار الهائلة الناجمة عن الأعمال القتالية في عام 2014 إلى غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014 في إطار آلية إعادة إعمار غزة. وحتى الآن، حصل أكثر من 90,000 أسرة على مواد البناء، في إطار عملية تعرف باسم «مسار إصلاح المساكن» بينما تستمر معالجة الطلبات الجديدة والتحقق من مقدمي هذه الطلبات.¹ ووفقاً لآخر تقرير لمجموعة المأوى، تضرر أكثر من 157,000 وحدة سكنية إلى درجة ما، تتراوح ما بين أضرار طفيفة إلى بالغة، أثناء الأعمال القتالية عام 2014.²

وتقدر مجموعة المأوى أيضاً أن ما يقرب من 12,580 منزل دمرت تماماً خلال الأعمال القتالية في عام 2014. وبينما كان «مسار إصلاح المساكن» تستجمع قوتها، مرت السنة الأولى منذ بدء القتال دون منزل واحد مدمر قد أُعيد بناؤه، وما يقدر من 100,000 نازح بقوا بلا مأوى. وتشمل الأسباب الرئيسية القيود طويلة الأمد التي تفرضها إسرائيل على استيراد مواد البناء التي يتم تعريفها بأنها «مواد ذات استخدام مزدوج»؛ والوتيرة البطيئة لصرف التعهدات التي قدمتها الدول الأعضاء من أجل إعادة الإعمار؛ وعدم قدرة حكومة التوافق الوطني الفلسطينية على تولي مهام الحكومة الفعلية في قطاع غزة، بسبب الانقسام الداخلي المستمر. وبوتيرة التقدم الحالية، سوف يستغرق الأمر سنوات لتلبية احتياجات إعادة الإعمار والإصلاح الهائلة، إضافة إلى الإحباط العام للسكان بعد سنوات من القيود المفروضة على الحركة وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

مكّن تطبيق «مسار السكن» الخاص بآلية إعادة إعمار غزة في تموز/يوليو المستفيدين في قطاع غزة من الوصول إلى مواد البناء لإعادة بناء المنازل التي دمرت تماماً. وسوف يسمح «مسار السكن» أيضاً ببناء مساكن جديدة، وهو الأمر الضروري لمواجهة النقص في المساكن الناتج عن النمو الطبيعي وعن الحروب السابقة، والمقدر بمجموله بنحو 70,000 وحدة سكنية. واعتباراً من 21 آب/أغسطس، كان ما يقرب من 2,242 مستفيداً يشاركون في «مسار السكن»، بما في ذلك أكثر من 700 قاموا بالفعل بشراء مواد البناء المطلوبة و 1,500 آخرين تمت الموافقة لهم للشراء عن طريق الباعة المصرح لهم.³

مكن «مسار السكن» المستفيدين في قطاع غزة من الوصول إلى مواد البناء لإعادة بناء المنازل التي دمرت تماماً في الأعمال القتالية في عام 2014.



بدء عملية تحديد النازحين

وفي إجراء آخر لمعالجة جوانب الضعف لدى النازحين، بدأت عملية إعادة تسجيل النازحين و تحديد جوانب الضعف في غزة في 19 آب/أغسطس. وهذه مبادرة مشتركة بتنسيق مجموعة العمل بشأن النازحين،⁴ لإعادة تسجيل جميع النازحين الذين فقدوا منازلهم نتيجة للأعمال القتالية في عام 2014 وإجراء تقييم أفضل لاحتياجاتهم الإنسانية.

في ذروة النزاع، تم تهجير ما يقرب من 500,000 شخص مؤقتا (28 بالمائة من السكان)، من بينهم ما يقرب من 100,000 ما زالو مهجرين. وأثناء الأعمال القتالية، أجرت الأنروا ووزارة الشؤون الاجتماعية في غزة تسجيلاً أولياً للنازحين. ولكن، بعد وقف إطلاق النار في 26 آب/أغسطس عام 2014، لم تحدث أي عملية إلغاء تسجيل منظمة بسبب العدد الكبير من الناس الذين يغادرون الملاجئ في وقت واحد، مما يعيق قدرة الجهات الإنسانية الفاعلة على تقييم الاحتياجات، والظروف المعيشية ومواطن الضعف والاحتياجات المحددة للنازحين داخلها الذين يعيشون في غزة.

تهدف مبادرة التعريف بالنازحين معالجة هذه الفجوة من خلال توفير لمحة شاملة عن احتياجات النازحين، المواقع والمساكن الحالية. ويجري تنفيذه بالتعاون الوثيق مع السلطات ذات الصفة، البلديات والنازحين أنفسهم. وتشمل قائمة الشركاء المنفذين الرئيسيين المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والسلطات المحلية. بدأ التعريف بالنازحين في محافظة رفح، بعد فترة تمهيد حيث تم اختبار الاستبانة في الميدان وتنقيحها تبعا لذلك، وعقدت دورات تدريبية للموظفين الميدانيين. سيتم نشر حوالي 250 عاملاً ميدانياً في جميع محافظات غزة الخمس. ومن المقرر أن تستمر مرحلة جمع البيانات من حوالي ثمانية إلى عشرة أسابيع، وتهدف إلى تغطية ما يقرب من 18,000 أسرة نازحة في غزة على مستوى منزلي.

أزمة الكهرباء المزمنة في غزة: معدل الانقطاعات المتواصلة في الكهرباء يرتفع من 12 إلى 20 ساعة يوميا.

التأثير كبير بشكل خاص على في خدمات الصحة، والمياه والصرف الصحي

طوال شهر تموز/ يوليو، أكدت عدة حوادث خطورة أزمة الكهرباء في قطاع غزة. في أول تموز/ يوليو، توقف توريد الكهرباء لمحافظة رفح الجنوبية التي يقطنها 220,000 نسمة بشكل كامل تقريبا، عندما تم قطع خطوط التغذية المصرية الثلاثة التي تغذي جنوب قطاع غزة، بعد أن لحقت بها أضرار بسبب العمليات العسكرية في شمال سيناء وفقا للقرارير. تم إصلاح الخطوط في 7 تموز/يوليو، ولكن الانقطاعات المتكررة والتذبذبات في التيار الكهربائي تعني أن الوضع في رفح لا يزال غير مستقر. وفي 20 تموز/يوليو، تم قطع خطي التغذية الإسرائيليين اللذين يزودان مدينة غزة وخان يونس أيضا. وتم إصلاح الخطين يوم 22 تموز/يوليو. وكذلك في 20 تموز/ يوليو، ونتيجة لنقص إمدادات الوقود، اضطرت محطة توليد الطاقة الوحيدة في غزة للإغلاق بشكل كامل، مسببة انقطاعات مستمرة في التيار الكهربائي لمدة تصل إلى 18 ساعة يوميا في جميع أنحاء قطاع غزة. تم استئناف إمدادات الوقود يوم 29 تموز/يوليو وتمت إعادة تشغيل المحطة جزئيا. ولكن نظرا لارتفاع الطلب على الكهرباء في الصيف وزيادة فقدان من خلال الشبكة، لا تزال الانقطاعات في التيار الكهربائي أطول من 12 إلى 16 ساعة المعتادة يوميا.

بدأ العجز الحالي للكهرباء في غزة بعد غارة جوية إسرائيلية استهدفت محطة توليد الطاقة في حزيران/يونيو 2006، ويستمر هذا العجز في عرقلة تقديم الخدمات الأساسية بشكل كبير، مما يقوض سبل العيش والظروف المعيشية الضعيفة أصلاً. غزة لديها ثلاثة مصادر للكهرباء: محطة

إن مبادرة التعريف الجديدة للنازحين ستعمل على إعادة تسجيل جميع النازحين الذين فقدوا منازلهم نتيجة للأعمال القتالية في عام 2014 وتقييم احتياجاتهم الإنسانية بشكل أفضل.



تصوير مكتب التنسيق الشؤون الإنسانية

محطة كهرباء غزة ، تموز/يوليو 2015

كهرباء غزة، والتي تعمل بما يقرب من نصف طاقتها أو أقل (60 من أصل 120 ميجاوات الممكنة؛ والكهرباء التي يتم شراؤها من إسرائيل (120 ميجاوات) ومن مصر (28 ميجاوات) من خلال 13 خط تغذية عبر الحدود. وهذه الكمية مجتمعة قادرة على تلبية أقل من 45 بالمائة من الطلب على الكهرباء المقدر بنحو 470 ميجاوات. وقد ضعفت إمدادات الطاقة بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة بفعل عوامل مختلفة، بما في ذلك نقص التمويل للوقود المخصص لمحطة توليد الطاقة؛ وتأثير الأضرار التي لم يتم إصلاحها، والتي نتجت عن الاعتداءات الإسرائيلية على محطة توليد الطاقة وعلى شبكات الطاقة؛ وانعدام التحديثات لشبكات الطاقة؛ والخلل المتكرر أو الأعطال التي تصيب خطوط التغذية الإسرائيلية والمصرية.

ووفقاً لشركة توزيع الكهرباء في غزة، يمكن أن يزيد الطلب على الكهرباء

إلى أكثر من 500 ميغاواط خلال ذروة أشهر الصيف. ولكن، في عدة أيام خلال شهر تموز/يوليو، تم تزويد غزة بـ 100-150 ميجاوات فقط، أي من 20-30 بالمائة من حجم الطلب. ونتيجة لذلك، ارتفعت انقطاعات الكهرباء المستمرة من 12 ساعة إلى 20 ساعة يومياً في جميع أنحاء قطاع غزة. وبالرغم من أن عمل 13 خط تغذية مستمر نسبياً، ضعف عمل محطة كهرباء غزة بشكل كبير في السنوات الأخيرة بفعل النزاعات طويلة الأمد بين السلطات الفلسطينية في غزة ورام الله المتعلقة بتمويل الوقود؛ ومعدل جمع الفواتير المحدود من المستهلكين⁵ وتدمير صهاريج تخزين الوقود نتيجة غارة إسرائيلية خلال الأعمال القتالية في صيف 2014؛ والقيود التي تفرضها إسرائيل على استيراد قطع الغيار والمعدات الضرورية ومواد البناء الأساسية.

منذ تموز/يوليو 2013، تعمقت أزمة الطاقة بسبب نقص الوقود بأسعار معقولة، مما أدى إلى تشغيل محطة توليد الطاقة بنصف طاقتها أو إغلاقها تماماً. بين عامي 2010 و 2013، اعتمد كل من محطة توليد الطاقة ومقدمي الخدمات الأساسية على الوقود المصري الرخيص المهرب عبر الأنفاق تحت الحدود بين غزة ومصر. توقف هذا التهريب تماماً منذ تموز/يوليو 2013 بسبب الإجراءات الأمنية المصرية. ومنذ ذلك الحين، واجهت سلطة الطاقة، المسؤولة عن شراء الوقود لمحطة توليد الطاقة ومقدمو الخدمات، تحديات مالية كبيرة في شراء الوقود الإسرائيلي، والذي تصل تكلفته إلى ثلاثة أضعاف تكلفة الوقود المصري المدعوم من الدولة المصرية.

ارتفعت الانقطاعات المتكررة في الطاقة من 12 إلى 20 ساعة يومياً في جميع أنحاء غزة.

وللحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، يعتمد مقدمو الخدمات بشكل كبير على مولدات احتياطية. ولكن، على غرار محطة توليد الطاقة، فإن تشغيل المولدات معرض دائماً للخطر بسبب نقص التمويل، والإفراط في استخدام المولدات والتحديات في شراء مولدات إضافية وقطع الغيار، والتي تصنفها السلطات الإسرائيلية على أنها مواد «ذات استخدام مزدوج»، ونتيجة لذلك، تخضع لسلسلة من القيود المفروضة على الاستيراد. أما قطاع المياه والصرف الصحي، فإن معدل قدرة المولدات للمياه ومنشآت معالجة المياه هي 110 كيلوفولت أمبير (1000 فولت أمبير) مع معدل استهلاك يبلغ حوالي 1,400 لتر شهرياً لكل مولد بمعدل 13 ساعة من الاستخدام. لقد قوضت الانقطاعات الطويلة للتيار، إلى جانب التحديات في تشغيل مولدات احتياطية، تقديم الخدمات الأساسية في جميع القطاعات بشكل كبير.

التأثير على الصحة

وفيما يتعلق بقطاع الصحة، يختلف مخزون الوقود وقدرة المولدات بدرجة كبيرة بين المرافق. الكثير من المستشفيات الرئيسية يكون لديها في غالب الأحيان وقود لأقل من خمسة أيام من التشغيل. على سبيل المثال، مستشفى الشفاء لديه مخزون يبلغ 191,000 لتر من الوقود ويستهلك 615 لتراً في الساعة. في يوم 30 تموز/يوليو، كان في مخزن الوقود 26,000 لتر، تكفي لـ 2,64 يوماً وفقاً لمعدل الاستهلاك الحالي. تبنت المستشفيات في أنحاء غزة آليات تكييف مشتركة، وتشمل تأجيل العمليات الجراحية غير العاجلة والاختيارية؛ وزيادة إحالات المرضى إلى خارج غزة، وخاصة الذين يعانون من أمراض مزمنة؛ وإخراج المرضى قبل إتمام العلاج. وتخفيض وأو إلغاء الخدمات التكميلية، مثل التنظيف والطعام. بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تضرر ما يقرب من 300 آلة ومعدات طبية في المستشفيات نتيجة التقلبات في التيار، وهي الآن عاطلة عن العمل.

التأثير على المياه والصرف الصحي

قلص الاحتياطي غير الكافي من الكهرباء والوقود لتشغيل مضخات المياه والآبار من توافر المياه الجارية لمعظم المنازل. فقد انخفض معدل استهلاك المياه من الشبكة من حوالي 70 إلى 45 لتراً للفرد في اليوم الواحد. وأدى هذا إلى زيادة الاعتماد على مزودي المياه من القطاع الخاص غير الخاضعين للرقابة وتخفيض معايير الصحة العامة. كذلك قلصت محطات مياه الصرف الصحي دورات معالجة المياه، وبالتالي ارتفع مستوى التلوث الناتج عن مياه الصرف الصحي المعالجة جزئياً والتي يتم تصريفها في البحر. وهناك خطر دائم من عودة تدفق مياه الصرف الصحي

في الشوارع. وأجبر نقص الوقود اللازم لتشغيل المركبات أيضاً البلديات على تخفيض جمع النفايات، وبالتالي تفاقم المخاطر على الصحة العامة.⁶

استمرت إمدادات الوقود لحالات الطوارئ التي يمولها المجتمع الدولي وينسق لها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة منذ كانون الأول/ديسمبر عام 2013 لضمان تشغيل



تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
نقطة توزيع مياه، بيت حانون

قلص الاحتياطي غير الكافي من الكهرباء والوقود لتشغيل مضخات المياه والآبار من توافر المياه الجارية لمعظم المنازل.



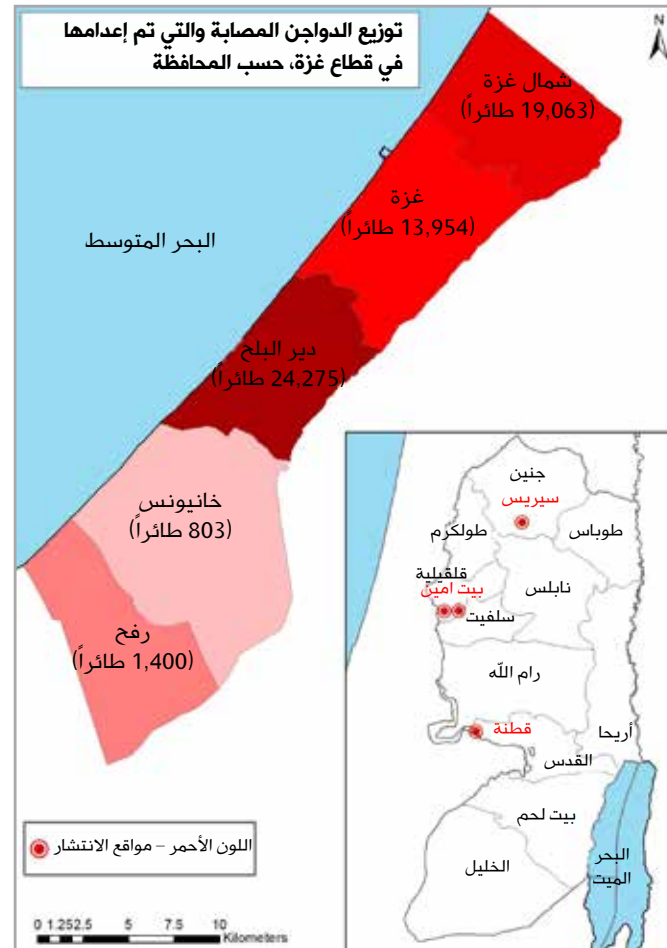
ساهم بمحتوى هذه المادة منظمة
الأغذية والزراعة (الفاو)

القطاع الصحي الحيوي ، والمياه والصرف الصحي والمرافق البلدية. وحتى الآن منذ عام 2015، يتم توزيع ما معدله 480,000 لتر شهرياً في جميع القطاعات. وهناك حاجة لتوزيعات إضافية استثنائية في حال توقفت محطة توليد الطاقة أو أي من خطوط الكهرباء عن العمل، وكذلك حين تحدث صدمات على نطاق صغير. ونتيجة لإغلاق محطة غزة لتوليد الكهرباء وتعطل خطوط الكهرباء المصرية والإسرائيلية في تموز/يوليو عام 2015، تم توزيع حوالي 130,000 لتر من الوقود الإضافي العاجل للمياه والصرف الصحي، وقطاعات الصحة والنفايات الصلبة لتصل الكمية الإجمالية للوقود الموزع في تموز/يوليو إلى 612,125 لتراً، أي أعلى من المعدل الشهري بما يقرب من 25 بالمائة.

إنفلونزا الطيور في قطاع غزة

يعتقد أنه تم احتواء إنفلونزا الطيور ، ولكن حدثت حالات تفشي جديدة في الأشهر الأخيرة

منذ آذار/مارس 2015، سببت إنفلونزا الطيور شديدة العدوى من سلالة إتش 5 إن 1 (H5N1) انتشار المرض في 37 مزرعة للدواجن في قطاع غزة، وتطلب الأمر عمليات إعدام في 52 موقعاً، مما أدى إلى إعدام 66,243 من الدواجن في إطار الإجراءات المتعارف عليها لمكافحة الأمراض. تؤثر إنفلونزا الطيور إتش 5 إن 1 على الدواجن وهي غالباً ما تكون قاتلة، وتهدد سبل عيش المزارعين وتتسبب بمخاطر كبيرة لقطاع الدواجن، وكذلك للبلد ككل، من خلال آثار سلبية على اقتصاديات سلامة الغذاء والتجارة. وفي حالات نادرة، سببت إنفلونزا إتش 5 إن 1 إصابات بشرية، مسببة في بعض الأحيان أمراض خطيرة، وحتى الموت. رغم أنه لم يتم حتى الآن تحديد أي إصابات بشرية في غزة.



منذ عام 2003 عندما تم تشخيص أول إصابة بسلالة الفيروس إتش 5 إن 1 بين البشر في جنوب شرق آسيا، نفذت الوكالات الدولية والحكومات تدابير صارمة للسيطرة على المرض ومنعه من الانتشار. وأنشأت الأمم المتحدة مكتب منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنسيق بشأن الأنفلونزا لتقييم جهود الدول الأعضاء في السيطرة على المرض في مصدره. ولعبت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) دوراً قيادياً في التنسيق على الصعيد العالمي، موفرة الدعم في الرقابة والتأهب في صورة خدمات وإمدادات لـ 95 دولة، وكذلك العمل بالتعاون مع الأطراف الرئيسية المعنية مثل



منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

تم إبلاغ المنظمة العالمية لصحة الحيوان بوقوع أكثر من 8,400 حالة تفشي على مستوى العالم منذ نهاية عام 2003. وعلى المستوى الإقليمي، واجهت عدة بلدان في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، حالات تفشي

للمرض، مع مصر التي تواجه تهديداً أكثر خطورة واستمرارية منذ أن أصبح الفيروس متوطناً في الدواجن هناك.

إتش 5 إن 1؛ هل هو خطر على المزارعين الفلسطينيين؟

في كانون الثاني/يناير 2015، أفادت الضفة الغربية بوقوع أول حالة تفشي للمرض فيها (منذ آذار/مارس 2011) في مزرعة للرومي تقع شمالي قرية سيريس أدت إلى نفوق 17,400 طائر، تلتها ثلاث حالات تفشي أخرى للمرض في مزارع للدجاج البياض بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس. قدمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الدعم لوزارة الزراعة للاستجابة للأزمة، بما في ذلك عن طريق تسهيل بعثة تقييم فنية مشتركة من مركز إدارة الأزمات في مجال صحة الحيوان، إلى الضفة الغربية. لم يتم الإبلاغ عن حالات تفشي جديدة في الضفة الغربية منذ آذار/مارس 2015. إن تحسين قدرة الخدمات البيطرية لوزارة الزراعة لمعالجة أزمات مماثلة أمر ضروري لبناء القدرة على الاستجابة وتقليل المخاطر المستقبلية، لاسيما في ضوء وضع انفلونزا الطيور الناشئ حالياً في قطاع غزة.

أول حالة لإنفلونزا الطيور في قطاع غزة منذ عام 2006، حدثت في آذار/مارس 2015، مع حوالي 1,200 دجاجة مصابة في مزرعة في حي القصب في جباليا. ثم شهد نيسان/أبريل إعدام 929 دجاجة أخرى على أيدي الخدمات البيطرية كجزء من إجراءات مكافحة المرض في خان يونس والشمال.

وعمل معظم المعنيين الذين يعملون في قضايا صحة الحيوان والصحة العامة، لوقت طويل من أيار/مايو، على أساس فرضية أن موجة تفشي المرض قد تم احتواؤها. ولكن، شهد أيار/مايو وحزيران/يونيو وتموز/يوليو 36 حالة تفشي أخرى في جميع مناطق قطاع غزة حتى الثالث آب/أغسطس. واكتشف الفيروس في جميع أنواع الدواجن تقريبا، ولكنه اكتشف أساساً في الدجاج البياض والبط. إن الزيادة المتسارعة في عدد حالات تفشي المرض تعني أن غزة تواجه مخاطر مرتفعة من انفلونزا الطيور إتش 5 إن 1 ليصبح متوطناً بين الطيور الداجنة المحلية. بالإضافة إلى الأضرار الفعلية والمحتملة التي لحقت بقطاع الدواجن والاقتصاد عموماً، وبالنظر إلى أن معدل الفقر وسوء التغذية مرتفع في قطاع غزة، توفر الدواجن والبيض مصدراً رخيصاً نسبياً ومهما للبروتين الذي يحتاج إلى الحماية. إن الطبيعة الحيوانية للفيروس، الذي يسبب في بعض الأحيان إصابات وحالات وفاة في البشر، تشكل تهديداً إضافياً يتطلب زيادة التوعية المناسبة واستخدام إجراءات وقائية.

واجهت الأعمال المحدودة النطاق في قطاع الدواجن في غزة خسائر فادحة نتيجة انفلونزا الطيور منذ آذار/مارس 2015



قدم محتوى هذه المادة مجموعة الحماية وهي جزء من سلسلة من العروض العامة المتعلقة بأداء المجموعات في ضوء الأهداف التي وضعت في خطة الاستجابة الاستراتيجية

هذا الواقع دفع وزارة الزراعة لأن تطلب من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إرسال بعثة فنية ثانية لتقييم الوضع الناشئ في قطاع غزة وإعداد توصيات لتحسين الاستجابة، وكذلك تحديد الموارد التي ستكون مطلوبة لضمان أن هذه السلسلة من حالات تفشي المرض يتم احتواؤها بالسرعة الممكنة. تمت هذه البعثة، التي تضم متخصصا في علم الأوبئة، وخبيرا في تقييم المخاطر وخبيرا في إدارة المخاطر، وخبيرا في مخاطر الاتصالات وخبيرا في المختبرات؛ خلال الأسبوع الثاني من آب/أغسطس وشملت إجراء تقييم للحالة الوبائية، وتقييماً للثغرات والاحتياجات المطلوبة لبناء القدرات؛ وفهم تصورات المخاطر للمعنيين المحليين؛ وتحديد الدعم اللازم لتعزيز الجاهزية والقدرة على الاستجابة؛ وتسهيل موارد التعاون الإقليمي؛ وتحديد الموارد. تم عرض النتائج ومسودة توصيات البعثة إلى وزارة الزراعة والجمهور في 13 آب/أغسطس.

التركيز على أداء مجموعة الحماية خلال النصف الأول من عام 2015

بالرغم من التقدم الإيجابي يستمر انعدام التمويل لمجموعة الحماية يشكل تحديا مستمرا

خلال النصف الأول من عام 2015، حققت مجموعة الحماية ومجموعاتها الفرعية تقدماً إيجابياً باتجاه تحقيق هدفين حددتهما المجموعة:

- زيادة احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- منع وتخفيف آثار التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والنزاع المسلح.

وإلى جانب التقدم الذي تم تحقيقه من خلال تنفيذ المشاريع، عزز أعضاء المجموعة بشكل فعال حقوق التجمعات المتضررة، وخاصة من خلال تحسين الجاهزية وخطط الاستجابة للأزمات؛ معززين الرصد، والإبلاغ والدفاع؛ وضمان تواجد وقائي على نطاق واسع لمنع الانتهاكات.

وتم تعزيز قدرات التأهب لحالات الطوارئ، في قطاع غزة، بما يتماشى مع خطة طوارئ الأرض الفلسطينية المحتلة. وشمل ذلك وضع خطة عمل للجان حماية المأوى التي سيتم تفعيلها في حال وقوع طوارئ، وكذلك إطارا لرصد الحالة وأدوات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعيين نقاط الحماية المركزية لكل محافظة؛ ومن حيث أنشطة الإنقاذ الوشيكة للحياة، أزال دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ما يقرب من ثلث 7,000 مادة متفجرة من مخلفات الحرب التي تلوث غزة بعد الأعمال القتالية في عام 2014. واستجابت أيضا لجميع التقييمات لمخاطر 596 مادة متفجرة من مخلفات الحرب التي نفذتها فرق إزالة الأنقاض التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، استمر تقديم المساعدة القانونية والاستشارة بالرغم من الممارسات الإسرائيلية المستمرة في الهدم والاستيلاء على المباني الممولة من الجهات المانحة، والتي تفرض أجواء قسرية على التجمعات المتضررة. ووفقا لقوة العمل القانونية (مجموعة عمل ضمن مجموعة الحماية)، فإن 99 بالمائة من الأسر التي تتعرض لعمليات الهدم وأوامر الطرد في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والتي تلقت المساعدة القانونية، محمية مؤقتا من التهجير نتيجة للإجراءات القانونية أمام المحاكم الإسرائيلية.

جمعية عائشة هي منظمة نسائية في غزة تأسست في عام 2009 لتمكين المرأة المهمشة من خلال توفير التمكين الاقتصادي والدعم النفسي والاجتماعي.⁷ حددت جمعية عائشة الحاجة إلى الدعم النفسي والاجتماعي وخدمات الصحة النفسية للنساء المتضررات من الأعمال القتالية في غزة في عام 2014. وتمويل قدره 237,978 دولاراً أمريكياً من صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع،⁸ قدمت المنظمة الدعم النفسي والاجتماعي للنساء من الأحياء التي شهدت هجمات إسرائيلية مكثفة وخسائر فادحة (بيت حانون والشجاعية).

دعم المشروع ما يقرب من 4,600 امرأة متزوجة، ومطلقة، وأرملة، ومهجورة ومعاققة، من سكان مناطق بيت حانون والشجاعية، على مدى ستة أشهر (تشرين الثاني/نوفمبر 2014-نيسان/أبريل 2015). عانت تلك النساء من فقدان أفراد من الأسرة، وفقدان منازلهن و/أو هجر أزواجهن لهن خلال الأعمال القتالية في صيف عام 2014. العديد من الأمهات اللواتي فقدن أبنائهن عانين من الاكتئاب أثناء الحرب. وارتبطت خسارتهن مع مشاعر «الذنب» لفشلهن في حماية أطفالهن بينما نجون من الحرب بأنفسهن.

«كفاية»، وهي امرأة تبلغ من العمر 40 عاماً لديها تسعة أبناء، تركها زوجها في مأوى لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بعد الهجوم الإسرائيلي عام 2014 مباشرة. ومنذ ذلك الحين، وهي تعاني من اضطراب ما بعد الصدمة وعانت من أعراض الصدمة بشكل كبير. وقالت «بعد المشاركة في الجلسات قررت إصلاح بيتي المدمر وبدأت أفكر كيف يمكنني بدء عملي الصغير الخاص بي. كانت تلك الجلسات بمثابة الضوء في نهاية النفق بالنسبة لي؛ كانت البداية لإنقاذ حياتي وحياة أسرتي من الضياع والتشرد. وساعدني موظفو جمعية عائشة أيضاً في الاتصال بوزارة الشؤون الاجتماعية للحصول على نصيبي من مساعدات الوزارة المسجلة باسم زوجي».

وجاء المشروع في أعقاب «نهج تمكين الأفراد المتكامل» الذي طورته جمعية عائشة بعد الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2012، للاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات المتعددة للنساء اللواتي يعانين من أعراض الصدمة واضطراب ما بعد الصدمة. نهج يجمع الدعم النفسي والاجتماعي مع تدخلات الحماية والتمكين. فمن جهة، يضمن التواصل مع النساء اللواتي كن في أشد الحاجة إلى الدعم النفسي والاجتماعي وواجهن عقبات في الوصول إلى مثل هذه الخدمات سواء لأسباب اقتصادية، أو مسؤوليات الرعاية، أو العجز أو الشيخوخة. وقد تم الاضطلاع بذلك بالشراكة مع المنظمات المجتمعية في تلك المجتمعات لتحديد المستفيدين. وشمل المشروع أيضاً عيادات متنقلة للوصول إلى النساء في مجتمعاتهن المحلية ودمج الأنشطة الترفيهية التي أفادت الأطفال أيضاً.

وهناك سمة أخرى، وهي دمج نظام الإحالة مع سلسلة من الخدمات لضمان الرفاه للمستفيدين، مثل المساعدة الإنسانية العاجلة، وتقديم الاستشارة القانونية، والمساعدة الاقتصادية من خلال برامج وزارة الشؤون الاجتماعية. وتم تقديم الاستشارة المتخصصة

في مجال الصحة النفسية والعلاج إلى 100 امرأة يعانين من حالات اضطراب ما بعد الصدمة الشديدة من خلال برنامج غزة للصحة النفسية. واستناداً إلى إحصاءات قبل وبعد التقييم الذي أجرته جمعية عائشة، تمت ملاحظة تغيير إيجابي كبير في الصحة النفسية للنساء المستهدفات خلال فترة تنفيذ المشروع التي استمرت لمدة ستة أشهر.



صورة بواسطة جمعية عائشة

جلسة للدعم النفسي والاجتماعي للنساء المتضررات، قطاع غزة

وبالإضافة إلى ذلك، أثبت توفير تواجد وقائي للتجمّعات الضعيفة المعرضة لتهديدات، مثل التهجير القسري والنقل القسري المحتمل وعنف المستوطنين، أنه أداة فعالة جداً في الحماية المادية لمثل هذه التجمّعات على مدى السنوات الماضية؛ مثل التواجد الوقائي المنسق الأخير الذي تم ترتيبه لتجمّع سوسيا الفلسطيني في محافظة الخليل الجنوبية والتي يواجه سكانها خطر الترحيل القسري. كان دفاع المجموعة مجدياً، وبالتالي، ساعد حتى الآن، في الحيلولة دون إخلاء هذه التجمّعات بالقوة.

إن نقص التمويل لمجموعة الحماية يشكل تحدياً مستمراً، يعرض التنفيذ الكامل لجميع أنشطة الحماية المقررة في الأرض الفلسطينية المحتلة للخطر. في خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015، طلبت مجموعة الحماية 52 مليون دولار أمريكي لتغطية 45 مشروعاً متعلقة بالحماية تستهدف 1,46 مليون شخص في الأرض الفلسطينية المحتلة. واعتباراً من نهاية النصف الأول من عام 2015، تم تمويل 51 بالمائة فقط. وفي محاولة لتغطية المشاريع الإنسانية غير الممولة، بما فيها تلك الواردة في خطة الاستجابة الاستراتيجية، أطلق صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع ندائه الأول لتقديم مقترحات في حزيران/يونيو. اثنان من 26 مشروعاً هي المشاريع غير الممولة وذات الأولوية القصوى التي أوصت بها المجموعات ذات العلاقة ووافق عليها صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع تعالج احتياجات الحماية الهامة بتمويل يصل في مجمله إلى 352,478 دولاراً أمريكياً. ستواصل مجموعة الحماية الدعوة من أجل التمويل الكامل لجميع مشاريعها.

وبصرف النظر عن المسائل المالية، هناك حاجة إلى تعزيز التركيز العملي والتخطيط، إلى جانب مشاركة أقوى وذات مغزى من جانب المنظمات الوطنية، ومنظمات حقوق الإنسان والسلطات المحلية كما هو مبين في نتائج العرض الأخير للمجموعة. ولمعالجة هذه القضايا، ستركز مجموعة الحماية عملها خلال النصف الثاني من عام 2015 لضمان العمل المناسب لجميع المجموعات العاملة وكذلك لتعزيز قدرتها على تقديم تحليل مشترك، وضمان تكاملية الأعمال والاستجابات، وتجنب الازدواجية وتبسيط تدفق المعلومات وجمع البيانات.

التركيز على النوع في خطة الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة لعام 2015

مشروعان لتوفير الخدمات للناجين من العنف الجنسي في غزة

من بين 216 مشروعاً في خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2015، ذكرت ثمانية مشاريع فقط المساواة بين الجنسين باعتبارها الهدف الرئيسي من المشروع (وتحديداً اعتماد الفئة b2 لمؤشر المساواة بين الجنسين). يبلغ مجموع الميزانية المطلوبة لتلك المشاريع الثمانية 2,417,335 دولاراً أمريكياً - وتمثل 0,34 بالمائة من مجموع الميزانية المطلوبة. سبعة من المشاريع الثمانية تركز على غزة، ومشروع واحد يركز على المنطقة (ج) من الضفة الغربية. خمسة مشاريع تركز على التدخلات في العنف القائم على أساس الجنس؛ ومشروعان يركزان على الأمن الغذائي ومتطلبات سبل العيش الغذائية المتعلقة بالنساء اللاتي تعانين من الإعاقة والنساء الريفيات؛ ومشروع واحد يتعلق بالتنسيق.

خلال النصف الأول من عام 2015، تلقى مشروعان من المشاريع الثمانية تمويلًا بلغ مجموع 679,298 دولاراً أمريكياً، موفراً تغطية بنسبة 28 بالمائة للمشاريع تندرج في الفئة b2 لمؤشر المساواة بين الجنسين. وتركز المشاريع الممولة على توفير الخدمات ذات الصلة بالعنف الجنسي في غزة.



قدم محتوى هذه المادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة

نسبة المشاريع التي تركز على النوع المستهدفة
في تمويل خطة الاستجابة الإستراتيجية

2011 1.4%

2012 0%

2013 0.78%

تطبق الأرض الفلسطينية المحتلة مؤشر المساواة بين الجنسين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في مشاريع خطة الاستجابة الإستراتيجية منذ عام 2011. وتم إدراج اثنين من مؤشرات الأداء في خطتي الاستجابة الإستراتيجية لعامي 2014 و 2015. والأهداف المحددة هي:

- 75 بالمائة من عدد المشاريع الممولة تركز على الجنس؛ وتحديداً، المشاريع التي تظهر الأدلة أنها ستسهم بشكل كبير في تحقيق المساواة بين الجنسين، وفقاً لمجموعة المعايير الواردة في الفئة a2 لمؤشر للمساواة بين الجنسين والمشاريع التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين التي تندرج في الفئة b2 لمؤشر المساواة بين الجنسين. (.
- يتم تخصيص 2 بالمائة من مجموع المشاريع الممولة للمشاريع التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين التي تندرج في الفئة b2 لمؤشر المساواة بين الجنسين. الرسم البياني في صفحة 12

كان هناك أداء ممتاز للهدف الأول، حيث كان 59 مشروعاً من بين المشاريع السبعين الخاصة بخطة الاستجابة الإستراتيجية التي تلقت تمويلًا في النصف الأول من عام 2015 ركزت على النوع (أي التي تندرج في الفئتين 2a و 2b لمؤشر المساواة بين الجنسين)، وهو ما يمثل 84 بالمائة من المشاريع التي ينفذها الشركاء العاملون في مجال الإغاثة الإنسانية. مجموعة واحدة فقط لم تحقق الهدف الأول.

وفي الهدف الثاني، تشير البيانات إلى أن 0,2 بالمائة فقط من إجمالي التمويل الذي تم استلامه خصص لمشاريع تعطي الأولوية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وعند مقارنة هذا الرقم مع السنوات السابقة، يتضح أن استخدام البرمجة الهادفة لمعالجة نقاط الضعف القائمة على أساس النوع كان منخفضاً جداً، باستثناء عام 2011 (1,40 بالمائة في عام 2011؛ 0 بالمائة في عام 2012؛ 0,78 بالمائة في 2013؛ مع معدل تراكمي يبلغ 0,72 بالمائة لإجمالي تمويل خطة الاستجابة الإستراتيجية لتلك السنوات الثلاث).

تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشكل وثيق مع المنظمات النسائية، وأعضاء اتحاد وكالات التنمية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة لمعالجة الفجوات في مجال البرمجة والتمويل. ويعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً مع متخصصين في إدارة المعلومات في الفريق الإنساني لإتاحة البيانات الدقيقة والتحليل للاحتياجات القائمة على أساس الفروق بين الجنسين، والتأكيد على قيمة البيانات المصنفة حسب الجنس في التقارير حول المستفيدين المباشرين من المساعدات الإنسانية. تسعى هذه الجهود إلى زيادة وضوح آثار الوضع الإنساني القائمة على أساس النوع على السكان وزيادة فهم قيمة البرامج الإنسانية التي تستهدف الجنسين لضمان تقديم المساعدة إلى المجموعات التي غالباً ما يتم تجاهلها. تسمح البرمجة التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين أيضاً بتفصيل المساعدة الحيوية للمجموعات الخاصة التي لا يمكن تلبية احتياجاتها من خلال منهج معمم.



قدم محتوى هذه المادة وكالة الأونروا.

أزمة الأونروا المالية تثير المخاوف على استدامة البرامج التعليمية

السنة الدراسية تبدأ في موعدها بفضل تبرعات قدمت في اللحظة الأخيرة

بينما تواجه الأونروا أزمة لم يسبق لها مثيل في التمويل بعجز في الميزانية يبلغ 101 مليون دولار أمريكي في صندوقها العام، والذي يدعم الخدمات الأساسية ومعظم تكاليف الموظفين في ميادين عملياتها الخمسة: الأردن، ولبنان، وسوريا، وقطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وأشكت على تعليق برنامجها التعليمي المهم، الذي كان يعني تأجيل بداية العام الدراسي الجديد في الميادين الخمسة لعملياتها. وفي حين تعمل برامج الطوارئ للأونروا أيضا بعجز كبير وتهديد خطير، يتم تمويل هذه البرامج من خلال قنوات تمويل منفصلة.

التعليم هو أكبر برنامج تنفذه الأونروا، وهو يمثل 60 بالمائة من ميزانيتها العامة. ومن شأن تعليق هذا البرنامج أن يكون له تأثير خطير: تقدم الأونروا التعليم لما يقرب من 500,000 فتى وفتاة من اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك توفر سبل العيش لنحو 22,000 معلم في ميادين عملياتها الخمسة. وجرى تأجيل العام الدراسي لسبعة آلاف شاب في ثماني مدارس للتدريب المهني في جميع أنحاء المنطقة.

وللحيلولة دون تعليق برنامج التعليم، كثفت الأونروا جهودها لحشد الموارد في العواصم الرئيسية، من خلال سفر المفوض العام، بيير كراهينبول، إلى أربع قارات طالباً من المستويات السياسية العليا زيادة التمويل. وفي 4 آب/أغسطس 2015، قدم المفوض العام تقريراً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة، محذراً من خطورة الأزمة، والتي ستعني إذا لم تتم معالجتها «تأخيراً في العام الدراسي لنصف مليون طالب يدرسون في حوالي 700 مدرسة وثمانية مراكز للتدريب المهني في منطقة الشرق الأوسط». ويضع التقرير أيضاً مقترحات تهدف إلى وضع الأونروا على أساس مالي أكثر أمناً في المستقبل، بما في ذلك طلب عاجل وبصورة طارئة لمؤتمر للمانحين في تشرين الأول/أكتوبر لتأمين التمويل لعام 2016، ومناقشة تشارك فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤدي إلى تمويل مستدام للوكالة. وقد وضعت الأونروا، بالتشاور مع الدول المضيفة والجهات المانحة الرئيسية، إستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016 - 2021 تمكّنها من أن تصبح أقل تكلفة بينما تقدم خدمات ذات جودة أساسية، وأكثر قدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين.

التعليم هو أكبر برنامج للأونروا، وهو يمثل 60 بالمائة من ميزانيتها العامة.

استجابت عدة دول مانحة لنداء الأونروا العاجل، وبحلول 18 آب/أغسطس، وصلت المساهمات باتجاه خفض العجز المالي في الصندوق العام للوكالة إلى مبلغ إجمالي قدره 78,9 مليون دولار أمريكي: 19 مليون دولار من المملكة العربية السعودية؛ و 15 مليون دولار من دولة الكويت؛ و 15 مليون دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة؛ و 15 مليون دولار من الولايات المتحدة. وفي 19 آب/أغسطس، أعلنت الأونروا أن العام الدراسي سيبدأ في موعده المقرر في 24 آب/أغسطس في الضفة الغربية وقطاع غزة.

عنف المستوطنين المشتبه يودي بحياة أب فلسطيني وابنه

الغياب المزمّن للمساءلة يشكل جوهر ثقافة الإفلات من العقاب

رواية شاهد عيان لهجوم المستوطنين الإسرائيليين في قرية دوما

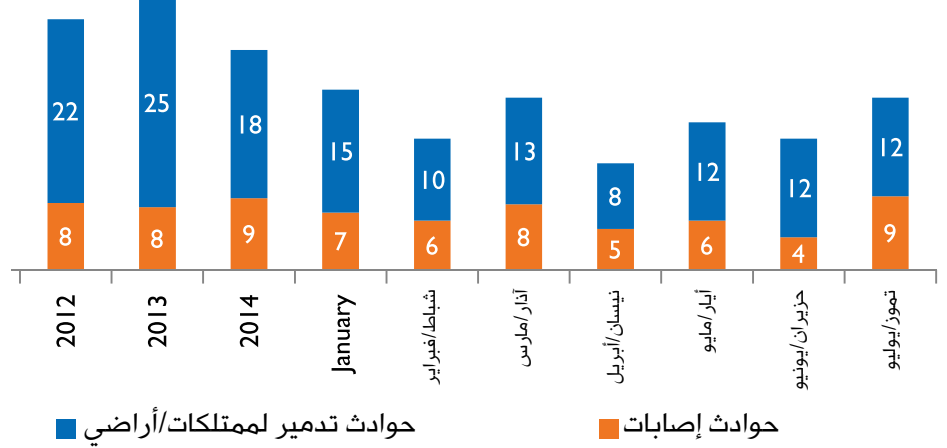
في 31 تموز/يوليو، في حوالي الساعة 02:10 صباحاً، اقترب الشاهد إلى منزل جاره الذي يحترق، وشاهد رجلين ملثمين يقفان على شخصين استلقيا على الأرض وكانا يصرخان وهما يقومان بعملية الحرق. اتجه الرجلان نحو الشاهد، فلاذ بالفرار. وعاد بعد بضع دقائق ليجد أن الملتمين قد غادرا. ساعد الوالدين المصابين بجروح بالغة بنقلهما إلى منزل أحد الجيران. وبعد ذلك، دخل البيت المحترق مسترشدا بصراخ طفلٍ ومغطى ببطانية مبللة بالماء، وعثر على الولد البالغ من العمر أربع سنوات وسحبه إلى الخارج. كانت النار قد انتشرت في الجزء السفلي من جسم الولد. وبشكل مأساوي، توفي علي دوابشة البالغ من العمر 18 شهرا في سريره قبل أن يتمكن من إنقاذه.

في 31 تموز/يوليو، هاجم مستوطنون إسرائيليون مشتبه بهم منزل عائلة دوابشة في قرية دوما، نابلس، ووأحرقوه وقتلوا علي دوابشة البالغ من العمر 18 شهرا، وأصابو والديه وشقيقه البالغ من العمر أربع سنوات بإصابات خطيرة. وكتبوا شعارات تقول «يعيش المسيح» و«الثأر» رسموها بالرش على جدران المنزل الخارجية. أصيب أفراد الأسرة الباقون على قيد الحياة بإصابات خطيرة ونقلهم الجيش الإسرائيلي إلى مستشفى في إسرائيل. الأب البالغ من العمر 32 عاماً توفي في 8 آب/أغسطس، ولا تزال زوجته في حالة حرجة. حالة الطفل البالغ من العمر أربعة أعوام مستقرة. هذه هي أول حالتي وفاة نتيجة لهجمات المستوطنين الإسرائيليين في عام 2015.

أدان مسؤولون إسرائيليون، وفلسطينيون كبار ومسؤولون في الأمم المتحدة ما أشاروا إلى أنه «هجوم إرهابي». وصرح الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين بأن «سلطات تطبيق القانون والنظام القانوني سوف تعثر على القتلة وسيتم تقديمهم للعدالة»⁹. وفي أعقاب الهجوم، أصدر الجيش الإسرائيلي أوامر إدارية ضد ما يقرب من 10 من المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك قاصرين، ووضع بعضهم رهن الاعتقال المنزلي، أو منعهم من زيارة الضفة الغربية أو القدس، أو من الاتصال بأفراد محددین.



المعدل الشهري لهجمات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين أو على ممتلكاتهم



فسرت وسائل الإعلام الشعارات التي قام المهاجمون برشها على الجدران الخارجية للمنزل، وعلى نطاق واسع، بأنها إشارة إلى أن الهجوم كان «رداً» على هدم السلطات الإسرائيلية لمبنيين في مستوطنة بيت إيل، والتي تم بناؤها دون تصريح إسرائيلي-على أرض خاصة مملوكة لفلسطينيين. هذا النوع من الهجوم الذي يشار إليه أيضاً على أنه هجوم «بطاقة الثمن» أو «جرائم ذات دوافع أيديولوجية» يتبناه بعض المستوطنين الإسرائيليين «كإستراتيجية»، حيث يهاجم المستوطنون الإسرائيليون الفلسطينيين وأحياناً الجيش الإسرائيلي انتقاماً لجهود السلطات الإسرائيلية لتفكيك مباني استيطانية، واعتقالات وغيرها من الإجراءات الإدارية ضد المستوطنين وانتقاماً لهجمات فلسطينية.¹⁰

كان هجوم الحرق المتعمد في تموز/يوليو هو الهجوم السادس عشر من نوعه في الضفة الغربية منذ بداية العام، مما أدى في مجموعه إلى مقتل فلسطينيين اثنين وإصابة أحد عشر، بالإضافة إلى خمسة حوادث انطوت على إشعال النار في المحاصيل والمعدات والمواقع الدينية، ضمن هجمات أخرى. وأدت أنواع أخرى من هجمات المستوطنين إلى إصابة فلسطينيين أو ألحقت أضراراً بممتلكاتهم تشمل اعتداءات جسدية، وفتح النار وإلقاء الحجارة على الفلسطينيين وممتلكاتهم، والتخريب والسرقة والاستيلاء على الممتلكات.

سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، منذ بداية العام، ما مجموعه 127 اعتداءً للمستوطنين الإسرائيليين¹¹ ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وخلال الفترة نفسها، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (استناداً إلى تقارير وسائل الإعلام الإسرائيلية) ما مجموعه 48 هجوماً للفلسطينيين ضد المستوطنين الإسرائيليين ومجموعات إسرائيلية أخرى، مما أدى إلى ثلاث وفيات و 46 إصابة على الأقل.¹² انخفض المعدل الشهري للهجمات الفلسطينية ضد المستوطنين الإسرائيليين ومجموعات إسرائيلية أخرى حتى الآن في عام 2015 بنسبة 22 بالمائة، مقارنة مع 2014 (14 مقابل 18 هجوماً).

غالبية الحوادث في عام 2015 شملت رشق السيارات الإسرائيلية المارة بالحجارة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك حادثان انطويا على قيام سيارة فلسطينية بدهس مدنيين إسرائيليين واعتداء جسدي بطعن مستوطن إسرائيلي في القدس الشرقية، وأدى الحادثان معاً إلى إصابة ما مجموعه 31 شخصاً بجروح. وفي عام 2015، وعلى غرار عام 2014، سجلت غالبية الهجمات في محافظة القدس.

وعلى غرار عام 2014، سجل أعلى عدد من حوادث الإصابات الفلسطينية في عام 2015 في محافظة الخليل تليها محافظة القدس، في حين أن غالبية الحوادث، في عامي 2012 و2013، سجلت في الخليل تليها نابلس. وسجل أعلى عدد من حوادث الأضرار في الممتلكات في عام 2015 في الخليل ورام الله. ومنذ بداية عام 2015 دمر مستوطنون إسرائيليون مشتبه بهم ما مجموعه 10,358 شجرة وشتلة يملكها فلسطينيون. ويمثل هذا العدد، بالمتوسط الشهري، أعلى عدد من هذا القبيل منذ عام 2010 عندما بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يسجل هذا المؤشر.

وبينما تختلف وتيرة اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين من حيث الوقت، والمكان، فإن الخوف الناتج في كثير من الأحيان يؤثر لفترة طويلة على الحياة اليومية للفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، أدى ذلك إلى الاستيلاء التدريجي على الأراضي والموارد الفلسطينية.¹³

السبب الأساسي لعنف المستوطنين هو سياسة إسرائيل في تسهيل الاستيطان غير القانوني لمواطنيها داخل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، والغياب المزمع لإنفاذ القانون بصورة كافية الذي أنتج ثقافة الإفلات من العقاب.¹⁴ وشجع ذلك الإفلات من العقاب الجهود الرسمية لإضفاء الشرعية بأثر رجعي على استيلاء المستوطنين على الأراضي.¹⁵ وأضفت السلطات الإسرائيلية أو تعمل على إضفاء، وضعا قانونيا ل 25 بؤرة استيطانية من أصل حوالي 100 بؤرة، وهي أيضا غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي. وتشمل هذه الجهود التي بذلت مؤخرا لإضفاء الوضع القانوني على اثنين من المباني المذكورة أعلاه التي أقيمت على أرض خاصة مملوكة لفلسطينيين في مستوطنة بيت إيل، والتي تم هدمها في نهاية المطاف بموجب أمر من محكمة العدل العليا الإسرائيلية.

يبقى تقاعس الحكومة الإسرائيلية عن فرض القانون فيما يتعلق بعنف المستوطنين مصدر قلق رئيسياً، وهو ما تم تسليط الضوء عليه مراراً من مجموعة من المعنيين المحليين والدوليين، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة وللسنوات.¹⁶ ووفقاً لمنظمة متطوعين لحقوق الإنسان الإسرائيلية (يش دين) فإن الشكوى التي يقدمها فلسطيني للشرطة الإسرائيلية لديها فرصة أقل من اثنين بالمائة لأن تؤدي إلى التحقيق، والمحاكمة والإدانة.

اتخذت السلطات الإسرائيلية تدابير خاصة للتصدي لعنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين تشمل إنشاء فريق وزاري مشترك لتبسيط إنفاذ القانون ووحدة جديدة داخل جهاز الشرطة في عام 2013 (وحدة الجرائم القومية في منطقة יהודה والسامرة)، وهي مسؤولة عن معالجة «الجرائم ذات الدوافع الأيديولوجية» أو هجمات «بطاقة الثمن» التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، ويتم تصنيف الجناة الآن على أنهم ينتمون إلى «جمعيات غير مشروعة». ومع هذا، فإن عدد الحالات التي تؤدي فعلياً إلى أي نوع من المساءلة لا يكاد يذكر.¹⁷ أكثر من 90 بالمائة من الحالات التي رصدتها المنظمة أغلقت دون إدانة.¹⁸ إن المعدل المنخفض للإدانة لا يساهم فقط في ثقافة الإفلات من العقاب بالنسبة لعنف المستوطنين، ولكنه عزز أيضا عدم الثقة من جانب الفلسطينيين المتضررين وأحبطهم في تقديم الشكاوى.¹⁹

في تقريره الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان، أكد الأمين العام للأمم المتحدة أنه حيثما كانت هناك رغبة من جانب السلطات الإسرائيلية في فرض القانون، فإنهم قادرون على القيام بذلك على نحو فعال. «وكمثال على ذلك، سلط الضوء على استجابة الجيش لهجوم نفذه المستوطنون الإسرائيليون ضد قوات الدفاع الإسرائيلية في 8 نيسان/أبريل 2014، والتي أدت إلى هدم بعض المباني في مستوطنة يتسهار، بما في ذلك اعتماد موقف «عدم التسامح» ووردت أنباء عن إجراء

السبب الأساسي لعنف المستوطنين هو سياسة إسرائيل في تسهيل الاستيطان غير القانوني لمواطنيها داخل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967

العديد من الاعتقالات فضلاً عن تمركز القوات الإسرائيلية في مستوطنة يتسهار، مما أدى إلى انخفاض في حوادث عنف المستوطنين في القرى المحيطة.²⁰

الهوامش

1. انظر <http://grm.report/#/>
2. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/shelter_cluster_factsheet_august_final.pdf
3. انظر <http://grm.report/#/Residential>
4. تشكلت هذه المجموعة عقب طلب من فريق التنسيق المشترك بين المجموعات (ICCG) من أجل تحسين المناقشات الشاملة بشأن النازحين والمساعدة في الإبلاغ عن الاحتياجات والثغرات الموجودة في الاستجابة للنازحين.
5. ما يقرب من 70 بالمائة من الأسر لا يدفعون فواتير الكهرباء الخاصة بهم بسبب ضعف الموارد المالية أو عدم تنفيذ القانون.
6. انظر «نقص الوقود يؤثر على جمع النفايات الصلبة»، النشرة الإنسانية، آذار / مارس 2014. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_04_29_english.pdf
7. من عام 1996 إلى عام 2009، تعمل جمعية عائشة تحت اسم "برنامج تمكين المرأة" كدائرة نسائية ضمن برنامج غزة للصحة النفسية.
8. صندوق الإغاثة الإنسانية المجمع هو صندوق يموله عدد من المانحين بقيادة منسق الشؤون الإنسانية ويديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي يستهدف الحاجات الأكثر إلحاحاً والثغرات في التمويل في خطة الاستجابة الإنسانية، ويوفر استجابة فورية لحالات الطوارئ غير المتوقعة.
9. موقع وزارة الشؤون الخارجية الإسرائيلية: <http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2015/Pages/Arson-terror-attack-in-Duma-31-Jul-2015.aspx>
10. تقرير الأمين العام لمجلس حقوق الإنسان، 12 شباط/فبراير 2014، المفوض السامي لحقوق الإنسان /38/25، الفقرات 42-43.
11. تعكس هذه الأرقام حوادث أدت إلى وفيات وإصابات تستدعي التدخل الطبي، وكذلك حوادث أدت إلى أضرار في الممتلكات، ولكن لا تشمل حوادث المستوطنين التي انطوت على منع الوصول، والتعدي على الممتلكات الفلسطينية الخاصة، وطرد المزارعين من أراضيهم بمختلف وسائل التهريب، والتي تحدث بشكل أكثر تكراراً. الحوادث التي تنطوي على إصابات وأضرار في الممتلكات سجلت على أنها حوادث إصابات.
12. بالإضافة إلى ذلك، أصيب 17 من المدنيين الإسرائيليين في حوادث طعن نفذها الفلسطينيون في إسرائيل (تل أبيب والقدس الغربية)، وفقاً لوكالة الأمن الداخلي الإسرائيلية.
13. ورقة حقائق عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، عنف المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، تشرين الثاني / نوفمبر 2011. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_settler_violence_factsheet_october_2011_english.pdf
14. المصدر نفسه
15. ملخص الرأي بتكليف من مكتب رئيس الوزراء فيما يتعلق بالبور الاستيطانية غير المصرح بها، تاليا ساسون، والمعروف أيضاً باسم "تقرير ساسون"، 10 آذار / مارس 2015
16. تقرير الأمين العام لمجلس حقوق الإنسان، 12 شباط/فبراير 2014، المفوض السامي لحقوق الإنسان /25/38، الفقرات 42-43. http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_02_25_english.pdf
17. تقرير الأمين العام لمجلس حقوق الإنسان، 9 آذار / مارس 2015، المفوض السامي لحقوق الإنسان / 28 / 44، الفقرة 50.
18. ووفقاً لأرقام منظمة يش دين، يتم إغلاق 85,3 بالمائة من ملفات التحقيق بسبب تقاعس محققى الشرطة عن تحديد المشتبه بهم أو في العثور على أدلة كافية لجعل الإدانة ممكنة. انظر يش دين، تنفيذ موك: الفشل في تطبيق القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية، أيار / مايو 2015، ص 31-33
19. يبش دين، تنفيذ موك: صفحات الفشل في تطبيق القانون على المدنيين الإسرائيليين في الضفة الغربية، الصفحات 97-102
20. 9 آذار / مارس 2015: المفوض السامي لحقوق الإنسان / 28 / 44، الفقرة 50.

النسخة الإنجليزية فقط هي النسخة الملزمة
https://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_08_28_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).

9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.

10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتسفيدون من المباني المهدامة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات... إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.

12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.

13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية، يستثنى هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).

14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.

16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثنى الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي-ال فلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحمولات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون... إلخ. هذه الأرقام تستثنى إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.

2. المدنيين: تشمل أولئك الناس-وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.

3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.

5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أميين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.

7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيون الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدامة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن